الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السكان والتنمية في الجزائر
أهم الإنجازات و التحديات

المؤتمر العربي الاقليمي السادس للسكان والتنمية : التحديات و
الافاق عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013

المراجعة الاقليمية السادسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية

بيروت، 13-14 سبتمبر 2023

مقدمة

1. أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان
2. السكان والتخطيط الاستراتيجي
3. الكرامة والمساواة
4. الشباب
5. الأشخاص ذوو الإعاقة
6. الصحة
7. التعاون الدولي والشراكة

الخاتـمة: أبرز التحديات و الاولويات

مقدمة

إن وضع حيز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالسكان والتنمية و إدراجها في الخطط القطاعية يتم من خلال أشغال اللجنة الوطنية للسكان. في هذا الإطار نود أن نشير أن هذه اللجنة قامت بإعداد مخطط متعدد القطاعات سنة 2016 للعمل على تحقيق ما نص عليه كل من إعلان القاهرة 2013 و إعلان أديس أبابا 2014.

كما أن ظهور أهداف التنمية المستدامة والعمل على تنفيذها سمح بتعزيز إدماج أبعاد السكان و التنمية ضمن الاستراتيجيات و البرامج القطاعية.

1. أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان

حجم للسكان

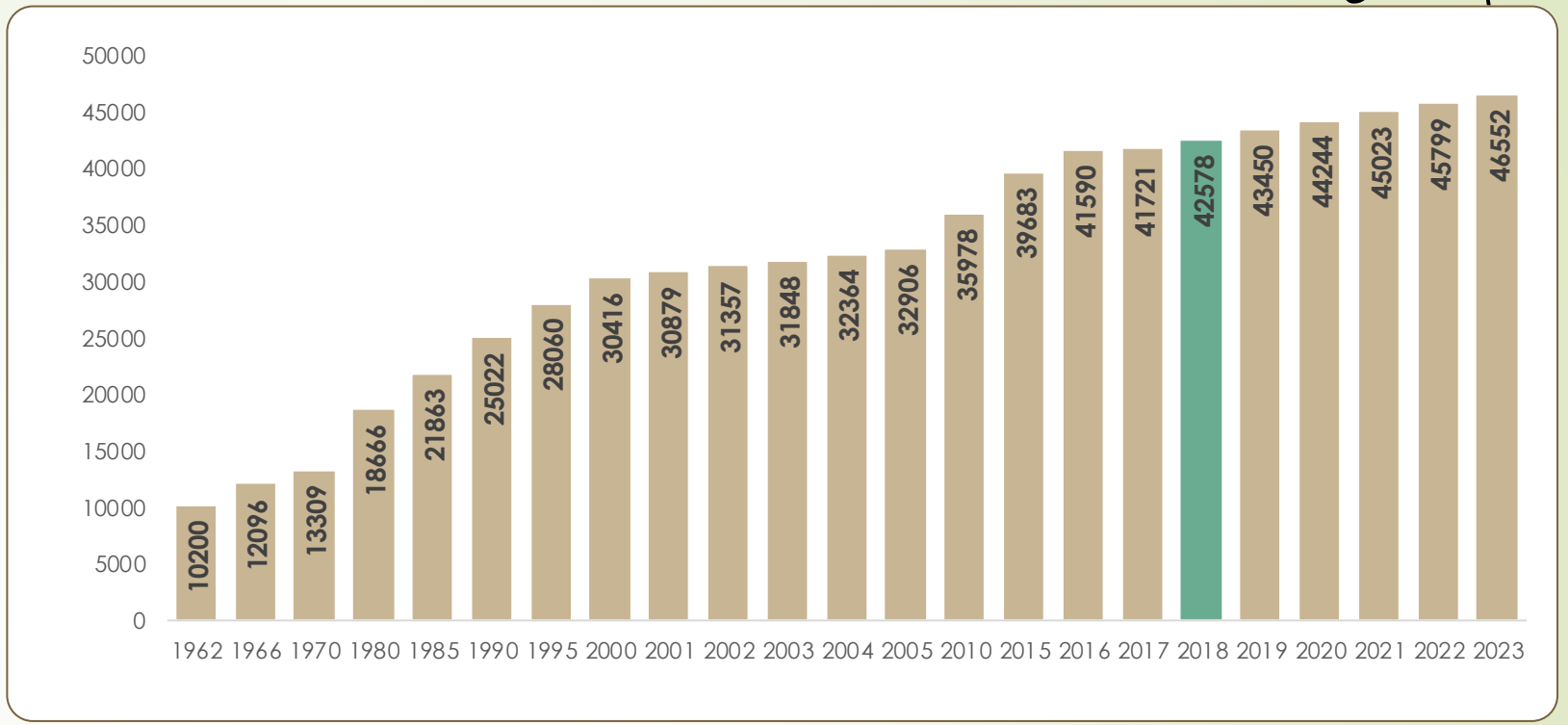

هرم السكان 2023

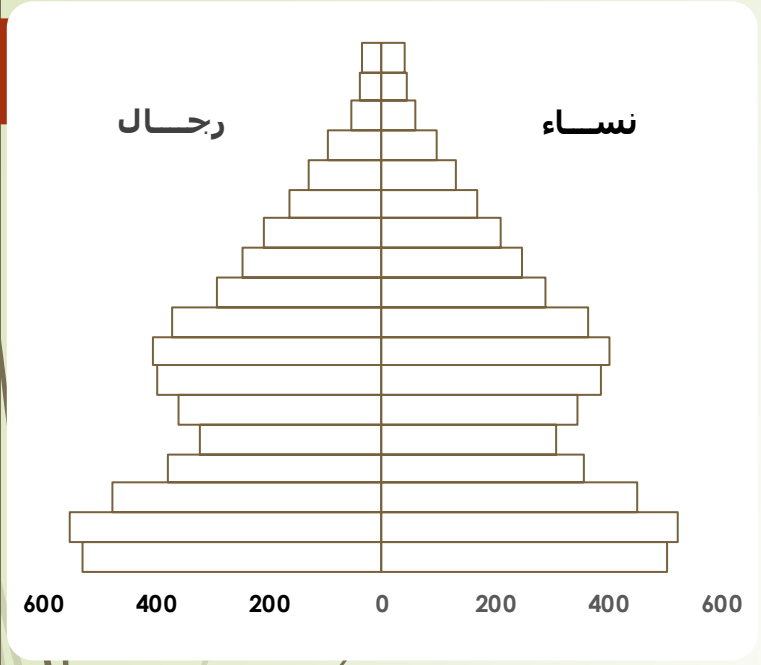

المؤشرات الرئيسية

- العدد الإجمالي للسكان (2023): 46,2 مليون نسمة
  - نسبة الفئة الأقل من 20 سنة: 37,8 ٪
  - 20-59 سنة: 51,6 ٪
  - 60 سنة فما فوق: 10,6 ٪
- النساء في سن الإنجاب: 11,4 مليون؛

- معدل المواليد الخام: 22,4 ‰ (2018 - 24.4‰)
- معدل الوفيات الخام: 5,33 ‰ (4.13‰)
- معدل النمو الطبيعي: 1.71٪ (2.0 ٪)
- معدل الخصوبة الإجمالي : 2,9 أطفال / نساء (3.0)
- متوسط العمر عند الولادة (2019): 31.4 سنة
- انتشار وسائل منع الحمل(2019): 53,6 % (57.1 ٪ - 2012)
- معدل وفيات الرضع: 18,9 ‰ (البنات: 16,6 ‰ الذكور: 21,0 ‰

- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة: 14,9‰
  - البنات: 12,8‰
  - الذكور: 16,8 ‰
- العمر المتوقع عند الولادة: 76,3 سنة (الرجال: 74,5 سنة النساء: 78,1 سنة
- معدل الطلاق: 1.5 ‰
- معدل الزواج: 6,41 ‰
- معدل وفيات الأمهات (2019): 48,5 لكل 100,000 ولادة حية

2. السكان والتخطيط الاستراتيجي

تتولى مديرية السكان بوزارة الصحة، التي تم إنشاؤها سنة 1994، مهام التخطيط السكاني والإشراف على البرامج السكانية. وهي تضم أربعة مديريات فرعية من بينها المديرية الفرعية لاستراتيجيات وبرامج السكان. و تستند في مقاربتها المتعددة القطاعات إلى اللجنة الوطنية للسكان. إن إنشاء وتنصيب هذه اللجنة سنة 1996 يهدف أساسا إلى تطوير المقاربة المتعددة القطاعات في معالجة القضايا السكانية والتي تستدعيها مختلف تدخلات سياسية السكان.

تم تأسيس هذه اللجنة سنة 1998 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-157 المؤرخ في 19 محرم عام 1419 الموافق 16 مايو سنة 1998 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للسكان وتنظيمها وسيرها.

أنشأت اللجنة الوطنية للسكان لدى الوزير المكلف بالسكان (المادّة 2). و هي تعتبر جهازا دائما للاستشارة والتشاور، كلفت بالمساهمة في تحديد السياسة الوطنية للسكان وتنسيقها وتنشيطها ومتابعتها وتقييمها (لمادّة 3).

وقد أدرجت اللجنة الوطنية للسكان في خطة عملها لهذا العام 2023 نشاطا يتعلق بتحديث السياسة الوطنية للسكان. وهذا استجابة للتغيرات السكانية التي شهدتها الجزائر على المستوى الديموغرافي والصحي والاجتماعي. في هذا السياق، ظهرت مجموعة من الاولويات التي يتعين الارتكاز عليها لصياغة و تنفيذ البرامج التنموية خلال المرحلة المقبلة.

2. السكان والتخطيط الاستراتيجي - تابع

على المستوى اللامركزي تجدر الإشارة إلى إعادة هيكلة المديرية التنفيذية للولاية في سنة 1997 التي سمحت بتدعيم التكفل بالبعد المتعلق "بالسكان "، من خلال تخصيص مصلحة أو مكتب للتكفل بهذا الملف. و إنشاء اللجان الولائية للسكان على مستوى كل الولايات سنة 2002.

أما فيما يتعلق بالجانب المالي، فإن سير المديرية المركزية المصالح/المكاتب الولائية وكذا الخدمات على مستوى المؤسسات الصحية لاسيما في مجال الصحة الإنجابية والتنظيم العائلي، يتم التكفل به في إطار ميزانية القطاع.

فيما يتعلق بجهود الدولة في تحسين توفر ونوعية البيانات نذكر على وجه الخصوص إنشاء وزارة كلفت بالرقمنة والإحصائيات كما تم تفعيل المجلس الوطني للإحصاء لتعزيز قدرات النظام الاحصائي ولخلق التآزر بين مختلف منتجي البيانات والعمل على تحسين توفرها وجودتها والوصول اليها. كما قام في إطار برنامج عمله لسنة 2022 بالتدقيق في النظام الاحصائي الزراعي وكذا التدقيق ومراجعة الحسابات القومية التي أعدها الديوان الوطني للإحصائيات.

إن إدماج البعد السكاني في استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية ينعكس بوضوح في أدوات البرمجة والتخطيط. إضافة إلى المخططات القطاعية، يتضح البعد السكاني جليا في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و في الخطط الجهوية لتهيئة الإقليم والمخططات التوجيهية للتهيئة والعمران على مستوى الولايات و مخططات استخدام الأراضي على مستوى البلديات،...

3 . الكرامة والمساواة

السياسات والآليات والممارسات التي تبنّتها الجزائر لضمان حياة كريمة للجميع. وقد تم التركيز في هذا المحور بشكل خاص على مواضيع مكافحة الفقر واللامساواة

حظيت الأسرة دوما بالاهتمام والمساعدة والدعم الضروريين من طرف الدولة لتطويرها وتنميتها ورفاهيتها، من خلال وضع سياسة اجتماعية شاملة ترتكز على الآليات والتراتيب والبرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تستجيب لحاجياتها.

وبهدف تعزيز دور الأسرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة فعالة ومستدامة، تم تشجيع ممارستها أنشطة مختلفة تساهم في خلق فرص عمل وتوفير مجموعة متنوعة من المنتجات في مختلف المجالات، لاسيما في مجال الصناعات التقليدية المحلية والزراعية.

لقد ساوى المشرع الجزائري بين الجنسين بالنسبة لأهلية الزواج محددا إياها بتمام 19 سنة ، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج

3 . الكرامة والمساواة – تـابع

في مجال مكافحة الفقر والتهميش ولضمان التمكين الاقتصادي

ترتكز السياسة الاجتماعية في الجزائر على ضمان مجانية التعليم والتكفل الصحي، وكذا الاستفادة من جميع الخدمات الاجتماعية الأساسية بتكلفة معقولة كالوصول إلى البنية التحتية الأساسية (الطاقة المائية وما إلى ذلك ... وخاصة الحصول على سكن لائق.

كما اعتمدت آليات وطنية لمكافحة الفقر والتهميش ولضمان التمكين الاقتصادي ومن بينها:

جهاز المنحة الجزافية للتضامن لتحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة ومرافقتها من خلال تخصيص إعانة مباشرة على شكل منحة شهرية لكل شخص مسجل بالإضافة إلى ضمان التغطية والحماية الاجتماعية للمستفيدين ولذوي الحقوق،

لخلايا الجوارية للتضامن و عددها **275** خلية متنقلة موزعة عبر التراب الوطني

التمكين الاقتصادي للمرأة: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل كما تشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات

3. الكرامة والمساواة – تـابع

كما تم في الفترة الممتدة بين 2018 و2023 إدراج حزمة من الإجراءات تتمثل أساسا في وضع النصوص التشريعية تماشيا مع الأوضاع لفئات المؤمّنين اجتماعيا، المتقاعدين والشباب.

استحدثت منحة البطالة، و هو برنامج لمرافقة طالبي العمل لأول مرة و الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 49 سنة (خرجي الجامعات و معاهد التكوين العاطلين عن العمل) و تحفيزهم و التكفل بهم أثناء بحثهم عن منصب عمل.

كما يستفيد بشكل استثنائي الأرامل واليتامى من هذه المنحة والذين لديهم معاش أو ريوع أو منح التقاعد المنقولة التي لا يتجاوز مبلغها 13 ألف دج و هي فئة جديدة أدرجت بموجب نص تشريعي.

من جهة أخرى يتم تكوين المستفيدين من منحة البطالة الذين ليس لديهم أي تأهيل حيث يتم توجيههم نحو مراكز التكوين المهني، اين تم خلال دورة اكتوبر2022 توجيه 47.790 متربص (58 % اناث و 42 % ذكور) نحو 915 مركز تكوين مهني في 2041 تخصص.

كما تم فتح 102.190 مقعد بيداغوجي في دورة فيفري 2023 وتوجيه 99.387 متربص نحو 1900 مركز تكوين (1200 مركز تكوين عمومي و700 مركز تكوين خاص).

4. الشباب

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتمكين الشباب وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية.

لقد اعتمد **قطاع الشباب** مخططا وطنيا للشباب كوثيقة مرجعية لسياسة قطاعية مشتركة ترتكز على خمسة محاور ذات الاولوية هي: التعليم، الصحة، الشغل، الترفيه ، والاتصال (2020-2024).

كما اعتمد رؤية ومقاربة مبنية على اشراك الشباب في صنع القرار وبناء السياسات العامة لادماجهم في تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج القطاعية التي تعنيهم من خلال استحداث هيئات **استشارية كالمرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الاعلى للشباب الذي استحدث بموجب بمرسوم رئاسي سنة 2021**،و هو هيئة استشارية تحت وصاية السيد رئيس الجمهورية و يضم 348 عضو من بينهم 34 عضوا يمثلون المنظمات والجمعيات الشبانية.

يعمل قطاع الشباب والرياضية على ترسيخ قيم المواطنة في اوساط الشباب من خلال دعم النشاطات التي تعنى بهذا الشأن على مستوى المؤسسات الشبانية كالعمل الجواري من خلال إشراك الجمعيات الشبابية للأحياء في العمليات التحسيسية و الترفيهية و وتنفيذ مخططات تنويع أنشطة الاستمتاع التفاعلي الذي تسهر عليه خلايا الإصغاء و وقاية صحة شباب (48 خلية) ،

يتبنى قطاع الشباب والرياضة سياسة متكاملة لبناء شراكة مع منضمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج تستهدف حماية حقوق الشباب وتمكينهم وذلك عبر تمويل المشاريع الجمعوية سنويا وعقد اتفاقيات التسيير الجزئي مع الجمعيات داخل المؤسسات الشبانية سنويا.

5. الأشخاص ذوو الإعاقة

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز فرص وصولهم الى الخدمات والفرص بدون تمييز وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية.

لقد اعتمدت الحكومة أو عدّلت قوانين واستراتيجيات تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما للنساء والأشخاص ذوات الإعاقة. وتعمل الجزائر حاليا على مراجعة القانون 02-09 المؤرخ في 8 مايو سنة 2002، المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم، بما يتواءم مع الأحكام المتضمنة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل تعزيز ودعم استقلاليتهم ومشاركتهم في جميع ميادين الحياة.

كما اعتمدت برامج و إجراءات لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومكافحة التميز ضدهم، لاسيما للنساء ذوات الإعاقة. نذكر منها :

- **تثمين المنحة المالية**
- **تسهيل الوصول إلى مسابقات التوظيف**
- **إعفاء أو تخفيض الضريبة على الدخل**

فيما يتعلق بجمع البيانات حول الأشخاص ذوي الإعاقة، أضافة الى المسوح يوفر القطاع المكلف بالتضامن الوطني بالتنسيق مع مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات سنويا بيانات حول حاملي بطاقة الإعاقة، وتتضمن هذه البيانات عدد الأشخاص ذوي الإعاقة حسب طبيعة الإعاقة والجنس والعمر.

6. الصحة

السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لضمان حياة صحية للجميع لاسيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المتعلقة بحقوق الصحة الإنجابية والجنسية.

تم سنة 2018 نشر قانون جديد للصحة (قانون رقم 18-11،يتعلــق بالصحة.)

- أدرجت في فصله الخامس الخاص بالتربية من أجل الصحة (المادة 120) الوقاية في مجال الصحة الإنجابية، لا سيما التربية الجنسية لدى الشباب ،
- كما أن القسم الخاص بحماية صحة الأم والطفل إضافة الى إعادة تكريس خدمات التنظيم العائلي دعم هذا القسم بإجبارية الفحص الطبي السابق للزواج، المتابعة الدورية والإجبارية للحمل، برامج الكشف والتشخيص تخص المواليد حديثي الولادة .

إعداد ورقة طريق لتعزيز البرنامج الوطني للتنظيم العائلي الذي يتضمن تأمين وسائل تنظيم الاسرة وتحسين و توسيع خدمات الصحة الإنجابية.

ولتخفيف الضغط على المؤسسات الإستشفائية العمومية بالنظر إلى العدد الكبير للولادات المسجلة تم إبرام اتفاقيات بين الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء مع المؤسسات الإستشفائية الخاصة لتوفير الخدمات الطبية لفائدة المؤمّنين إجتماعيا و ذوي حقوقهم دون دفع التكاليف و ذلك بواسطة نظام الدفع من قبل الغير.

- الى غاية 31 ديسمبر 2022 : تم ابرام **145** اتفاقية بين صناديق الضمان الاجتماعي و المؤسسات الاستشفائية الخاصة كما تم التكفل ضمن هذه الاتفاقيات بـ **242.682** امرأة.

6. الصحة – تـــــابع

تجدر الإشارة أن عدد الهياكل الصحية العمومية (مستشفيات عامة، مستشفيات متخصصة، عيادات متعددة الخدمات، قاعات علاج) والخاصة فهي في تزايد مستمر. و للتكفل الصحي بالمناطق المعزولة تم تأسيس عن طريق قرارات وزارية وحدات متنقلة تقدم الخدمات الأساسية منها خدمات الصحة الإنجابية و التنظيم العائلي. كما تم تزويد عدة مؤسسات بـ clino-mobile

فيما يخص مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن معدل انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجزائر لا يتجاوز0.1 في المائة بين عامة السكان، كما أنه يتركز في فئات سكانية معينة الأكثر عرضة للخطر.

إن الخطط الاستراتيجية الوطنية الخمسية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتم استكمالها بانتظام منذ أن وضعت عام 2002.

ولمكافحة هذه الامراض، تم افتتاح **62** مركزا مجانيا يضمن كتمان الهوية في جميع ولايات الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز النظام المؤسساتي للرعاية إلى حد كبير بتكليف الوكالة الوطنية للدم، على سلامة الدم في جميع أنحاء الوطن، وإنشاء **15** مركزا مرجعيا لإدارة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتقديم مضادات فيروسات النسخ العكسي مجانا.

6. الصحة – تـــــابع

فيما يخص حصول النساء وضحايا العنف على الحماية والعناية الصحية والنفسية

لقد تضمن الفصل السادس المتعلق بممارسة الطب الشرعي من قانون الصحة، أنه على كل مهنيو الصحة أن يبلغوا عند ممارسة مـهـامـهـم، المصالـح المعـنـيـة بـحالات العـنـف الـتي اطـلـعـوا عليها والتي تعرض لها، لا سيما الـنساء والأطفال والمراهقون القصر والأشخاص المسنون، وعديمو الأهلية والأشخاص مسلوبو الحرية. كما .أن :في حالة استعمال العنف على شخص ما يتعين على كل طبيب إثبات الأضرار والجروح وإعداد شهادة وصفية. ويحّدد نسب العجز والأضرار الأخرى طبيب متخصص في الـطب الشرعي وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يتم حاليا إعداد دليل في أطار برنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول التكفل الكلينيكي بالنساء ضحايا العنف. و هو سيشرع في تكوين المكونين.

فيما يخص الشراكة، تمت مع كل من:

1. قطاع الشؤون الدينية من خلال تكوين المرشدات الدينيات في مجال المشاورة في الصحة الإنجابية و التنظيم العائلي،
2. الجمعيات بحيث تم إبرام اتفاقيه تفاهم مع الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي سنة 2017 و تسهيل نشاطات عدة جمعيات أخرى على سبيل المثال جمعية القابلات التي نظمت حملة للكشف المبكر لسرطان عنق الرحم و حملة (في أواخر شهر ماي 2023) حول نظافة الحيض،
3. الاعلام من خلال تنظيم ورشات تدريبية حول الصحة الإنجابية و التنظيم العائلي و أخرها كانت حول التزامات نيروبي

7. التعاون الدولي والشراكة

تعاونت الجزائر ولا تزال تتعاون مع العديد من الهيئات الإقليمية والدولية في مجال السكان والتنمية. و من بينها، نذكر على سبيل المثال:

- **الاتحاد الأفريقي** في إطار لجانه الفنية المتخصصة المتعلقة بالسكان و التنمية،

- **على الصعيد الدولي**، تتعاون الجزائر في العديد من الجوانب مع مختلف الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان و صندوق الأمم المتحدة للطفولة و منظمة الصحة العالمية،.... ويشمل هذا التعاون بشكل خاص مشاريع تتعلق بالأطفال والعنف ضد المرأة والصحة الإنجابية.

الخاتمة

أبرز التحديات في مجال السكان والتنمية

من أبرز التحديات هي كالاتي:

1. تغير البنية العمرية وظاهرة شيخوخة السكان
2. استغلال العائد الديمغرافي،
3. التوزيع الجغرافي للسكان الغير متوازن،
4. التسريع في خفض وفيات الأمهات ووفيات الرضع،
5. . تغير المناخ.
6. الهجرة الدولية والداخلية،

أبرز الأولويات في مجال السكان والتنمية خلال الخمس سنوات القادمة

1. توسيع شبكة تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتحسين نوعيتها،
2. تأمين منتجات وسائل منع الحمل والحد من الاحتياجات الغير ملبات في مجال التنظيم العائلي،
3. استغلال العائد الديمغرافي على أحسن وجه،
4. تعزيز خطط التقليص من وفيات الأمهات وحديثي الولادة التي يمكن تفاديها،
5. تعزيز إستراتيجيات وبرامج التكفل بالمسنين،
6. تعزيز إستراتيجيات وبرامج مكافحة العنف ضد الأطفال والنساء والمسنين....،
7. - تدعيم الأخذ بعين الاعتبار الهجرة الداخلية و الدولية،
8. حفظ وحماية البيئة
9. تحسين جهاز جمع وتحليل المعطيات الإحصائية في مجال السكان والتنمية ووضع قاعدة بيانات متكاملة في هذا الميدان،
10. ترقية السلوكيات الامنة بين المراهقين والشباب
11. تعبئة الموارد المالية اللازمة،
12. **رفع أمل الحياة في صحة جيدة**

هـــــام : تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الفترة 2018-2023 تميزت بجائحة كوفيد-19، مما أثر بشدة على المكاسب في مجال السكان والتنمية. وعليه، يجب أن تأخذ الاستراتيجيات المستقبلية مثل هذا الاحتمال في الاعتبار وأن تكون أكثر مرونة.

شكرا على كرم إصغائكم